الإجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين في واشنطن 2025

الإقتصاد العالمي يُواجه الوضع الجديد المتمثل بـ «غمامة عدم اليقين»
ويرزح تحت ضغط «التحوُّل العميق» وسط تحدّي الديون وتباطؤ النمو

ركّزت الإجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين في خريف 2025، في العاصمة الاميركية واشنطن، على إستقرار الأسعار، إدارة الديون، التحوُّل الرقمي ودور البنوك المركزية في إعادة الإعمار، بمشاركة البنوك المركزية العربية بفاعلية، مع إهتمام دولي بزيادة التنسيق في السنوات المقبلة. وقد مثّلت هذه الإجتماعات علامة فارقة في التعاطي مع التفكك الهيكلي للنظام المالي العالمي، متحوّلة من إدارة الأزمات الدورية إلى التأكيد على المرونة (Resilience) في ظل التجزئة الجيوسياسية ومطالب الجنوب العالمي بتغيير حوكمة المؤسسات. وقد كانت التحرُّكات الدولية عموماً تهدف إلى تسييس التمويل والإنخراط المباشر في ملفات الصراع (مثل إعادة إعمار غزة وأوكرانيا) من جهة، ومقاومة التغيير الجذري في ميزان القوى داخل الصندوق من جهة أخرى.

جاء إنعقاد الإجتماعات السنوية (ما بين 13 و18 تشرين الأول/ أكتوبر 2025)، بخلاف الأعوام السابقة، (والتي كانت تبحث في مجالات الركود أو إرتفاع أسعار الفائدة)، على وقع المستجدات السياسية، الإقتصادية، العسكرية والمناخية، وقد جرى بحثها في الندوات والإقليمية والمؤتمرات الصحافية، كما في العديد من الفعّاليات الأخرى التي ركّزت على الإقتصاد العالمي وتغيُّر المناخ والتنمية الدولية والنظام المالي العالمي ومعالجة الديون، وتمويل التحوُّل إلى الطاقة النظيفة، وتسريع المساواة بين الجنسين، وآليات تحقيق التنمية المستدامة، والقضايا التي تواجه الأسواق المالية العالمية.

وفي المحاور الرئيسية لإجتماعات الخريف 2025، تركّزت الإجتماعات على ضرورة تحقيق الإستقرار الإقتصادي والنمو العالمي في ظل بيئة عالمية متقلّبة، مع التركيز على تحدّيات النمو والديون والسياسة النقدية، رغم وجود مرونة غير متوقعة في

بعض المناطق على وقع إستمرار تشديد السياسات النقدية عالمياً لمواجهة التضخُّم.

وقد تصدّرت مسألة معالجة الديون السيادية جدول الأعمال؛ حيث أقرّ صندوق النقد الدولي بأن البنية القانونية لتسوية الديون التي يحتفظ بها دائنو القطاع الخاص تعمل بشكل عام، لكنه حذّر من وجود نقاط ضعف خطرة. وقد تركّز هذا التحذير على إخفاقات التنسيق بين الدائنين الحكوميين ومن القطاع الخاص، وجداول إعادة الهيكلة الطويلة التي تزيد من تكلفة الأزمة على الدول المدينة، فيما دعا الصندوق إلى تحسين الإطار العالمي لتسوية الديون ليكون أكثر سرعة وفاعلية.

كما نوقشت أهمية مواصلة تشديد السياسات النقدية للحدّ من التضخُّم في عدد من الإقتصادات التي لم تصل بعد إلى الإستقرار السعري الكامل. كذلك وجّه الصندوق دعوة واضحة إلى الإقتصادات الكبرى، خصوصاً الولايات المتحدة، لضرورة خفض العجز الإتحادي الكبير الذي يشكل مصدر قلق عالمي ويُسهم في إستدامة الضغوط التضخمية. علماً أن الصندوق إستمر في تعزيز آلياته التمويلية الجديدة، أبرزها مرفق الصلابة والإستدامة، لضمان إستمرارية دعم جهود الدول النامية في بناء قدرتها على الصمود أمام التحدّيات طويلة الأجل، مثل التكيُّف مع تغيُّر المناخ والإستعداد للأوبئة المستقبلية؛ مما يعكس تكييف أدوات الصندوق لخدمة أجندة التنمية المستدامة.

لا شك في أن التركيز على قضايا التنمية، الوظائف، والتحوُّل الأخضر، شكل إستراتيجية متجدّدة ولا سيما حيال الإرتقاء بالعمل التنموي وربطه بشكل مباشر بـ «خلق فرص العمل والتصدّي للتحدّيات العالمية».

في هذا السياق، لقد تم التأكيد على أجندة الوظائف والتنمية بإعتبارها «أضمن السبل لمكافحة الفقر وتحقيق الرخاء؛ مما يعكس تحوُّلاً من التركيز على النمو الإقتصادي المجرّد إلى النمو الشامل الذي يركز على الإنسان. وفي هذا الإطار، أطلق أجاي بانغا رئيس مجموعة البنك الدولي، مبادرة Mission AgriConnect كحدث رئيسي لتوضيح رؤية البنك لإعادة تشكيل الأعمال الزراعية. وتهدف هذه المبادرة إلى تحسين الوظائف وسبل العيش من خلال تفعيل سلاسل قيمة زراعية مرنة، وتحدّي القطاع الخاص والحكومات والجهات المانحة لتسليط الضوء على الإجراءات الجديدة والمختلفة التي يُمكن إتخاذها لدعم هذا التحوُّل.

ولتحقيق هذه الأجندة الطموحة للوظائف، تم التأكيد بقوة على ضرورة تعبئة الإستثمار الخاص على نطاق واسع، وفي هذا السياق، أقرّ البنك بأن التمويل العام وحده غير كافٍ لسدّ فجوات التنمية، عارضاً أدوات مالية جديدة مبتكرة، أبرزها صفقة

التوريق الإفتتاحية للبنك الدولي ضمن نموذج Originate–to–Distribute)) تهدف إلى جذب رؤوس الأموال المؤسسية الكبرى إلى الأسواق الناشئة وتقاسم المخاطر مع القطاع الخاص؛ مما يُوفر مصادر تمويل ضخمة لإنشاء البنية التحتية والمشاريع المولّدة للوظائف.

كما شملت التحركات مبادرات طموحة في قطاع الصحة؛ حيث تم إطلاق إئتلاف Health Works Leaders Coalition لمناقشة كيفية تحويل الإستثمار في النظم الصحية إلى محرك للتنمية الإقتصادية. وقد دارت مناقشات معمّقة حول مبادرات تهدف إلى تحسين الوصول إلى الأدوية الأساسية وتطوير صناعة صحية محلية مستدامة في أفريقيا، مع الإقرار بالضعف الهيكلي للقارة في الإنتاج الدوائي.

أخيراً، ظلّ التمويل المناخي والتنمية المستدامة محوراً حيوياً، حيث دعا البنك الدولي إلى زيادة التمويل الأخضر، وهو ما إنعكس في الإسهامات المعلنة من دول مثل إسبانيا لصندوق البنك الدولي في إتجاه «كوكب صالح للعيش» (Livable Planet Fund) ، وقد شملت التحرُّكات زيادة الدعم لآليات تخفيف الديون المرتبطة بالإستدامة.

وقد تمت الإشادة بشكل خاص بجهود بعض الدول النامية في التحوُّل إلى الإقتصاد الأخضر وتوطين صناعات الطاقة النظيفة؛ مما يؤكد ربط الإستثمار في الطاقة المستدامة بزيادة القدرة التنافسية وخلق الوظائف.

في المحصّلة، لم تقتصر إجتماعات الخريف لعام 2025 على مناقشة السياسات الإقتصادية والتمويل، بل تناولت تحوُّلات هيكلية أعمق في النظام العالمي؛ حيث سيطر شعور طاغٍ بـ «الغموض وعدم اليقين» على الأجواء العامة، وقد وجهت المؤسسات الدولية دعوات متكرّرة لتعزيز القدرة على الصمود (Resilience)، ليس فقط على مستوى الإقتصاد الكلي للدول (عبر إحتياطات النقد الأجنبي) بل وأيضاً على مستوى الشركات والبنية التحتية لمواجهة الصدمات المستقبلية. كما فرضت التوترات الجيوسياسية نفسها كعامل رئيسي في الأجندة التمويلية؛ حيث تم بحث وتأكيد الحاجة إلى دعم مناطق الصراع، وشمل ذلك مناقشة الإحتياجات لمواصلة دعم أوكرانيا إقتصادياً وجهود إعادة إعمارها على المدى الطويل، إضافة إلى الإنخراط المباشر في تقييم تكاليف إعادة إعمار المناطق المنكوبة. هذا التحرك يؤكد تسييس التمويل الدولي وإعتباره أداة للإستقرار الأمني والسياسي في المناطق الحيوية. وقد شكّل دور مجموعة العشرين (G20) محوراً تنسيقياً مهماً؛ حيث عُقدت إجتماعات لوزراء مالية دول المجموعة على هامش إجتماعات الخريف، لمناقشة التحدّيات الإقتصادية والمالية العالمية المُلحة؛ مما يضمن توافقاً (ولو جزئياً) بين أكبر الإقتصادات في صوغ الإستجابة للتقلُّبات العالمية.

CENTRAL ASIA
ANNUAL MEETINGS
2025
IMF
JIHAD AZOUR

QATAR
PALAU

SMALL
STATES
FORUM
BELIZE
BAHRAIN

The Future of Finance

ANNUAL
MEETINGS
2025 | WASHINGTON DC
WORLD BANK GROUP
INTERNATIONAL MONETARY FUND

Café

بنك القاهرة
Banque du Caire

فرص بلا حدود

16990

www.bdc.com.eg

على هامش الإجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين
إجتماع محافظي البنوك المركزية لدول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

محافظ المركزي السعودي أيمن بن محمد السياري: عدم اليقين العالمي يُعزّز الحاجة لإدارة اقتصادية حصيفة وتعاون إستباقي

معالي محافظ البنك المركزي السعودي"ساما" الأستاذ أيمن بن محمد السياري
يلتقي رئيس مجلس إدارة بنك "بي إن بي باريبا" السيد جان ليمير

قال محافظ البنك المركزي السعودي «ساما»، أيمن بن محمد السياري: «إن حالة عدم اليقين العالمية تُعزّز الحاجة إلى إدارة اقتصادية حصيفة، وتعاون دولي وإقليمي إستباقي».

جاء ذلك خلال كلمة محافظ البنك المركزي السعودي، في إجتماع محافظي البنوك المركزية لدول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى على هامش الإجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين في العاصمة الأميركية واشنطن.

وذكر السياري «أن الإقتصاد العالمي يُواصل التكيُّف مع التطوُّرات المستمرة في الحركة التجارية، وتقلُّب معدّلات التضخُّم والنمو، ولا تزال التوترات الجيوسياسية، وإرتفاع حالة عدم اليقين حيال السياسات، وتقلُّب أسعار السلع الأساسية تشكل تحدّياً لدى صانعي السياسات في البنوك المركزية في الحفاظ على الثقة والإستقرار».

وقال محافظ البنك المركزي السياري: «في المملكة العربية السعودية، لا يزال الإستقرار النقدي والإقتصادي والمالي مستمراً، وتواصل الإصلاحات الهيكلية في إطار رؤية السعودية 2030 تنويع الإقتصاد وتعميق الأسواق المالية، مدعومة بسياسة سعر صرف موثوقة».

وأضاف السياري: «أن البنك المركزي السعودي يُواصل العمل على تعزيز الأطر المؤسسية وتوضيح السياسات، ويعكس ذلك القرارات الإستباقية التي يتخذها البنك في تحديد رأس المال الإحتياطي عند مواجهة التقلُّبات الدورية».

عوامل تعيد صياغة النظرة إلى الإستقرار المالي

وخلال الإجتماع الرابع لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لمجموعة العشرين، قال السياري، في جلسة «الهيكل المالي الدولي»: «إن تزايد مواطن الضعف الناشئة من الدين، وتقلُّبات تدفقات رأس المال، والدور المتنامي للوساطة المالية غير البنكية، تُعد جميعها عوامل تُعيد صياغة نظرتنا إلى الاستقرار المالي والتنمية المستدامة».

وأشار محافظ البنك المركزي السعودي إلى «أن مجموعة الدول العشرين تضطلع بدور رئيسي في تعزيز مرونة تدفقات رأس المال، والذي يشكل أهمية كبرى لإقتصادات الأسواق الناشئة».

وأضاف السياري: «رغم إستنادنا إلى أسس متينة تتمثل في تشريعات القطاع البنكي، وإرشادات صندوق النقد الدولي حيال الإحتياطات، وعمل مجلس الإستقرار المالي حيال الوساطة المالية غير البنكية، إلاّ

أن هذه الأطر بحاجة إلى التكيُّف مع حجم القطاع غير البنكي الحالي وتعقيداته العابرة للحدود»، موضحاً «أن الأولويات ينبغي أن تشمل سدّ الفجوات في البيانات الرئيسية، وإعداد خارطة بيانية متكاملة ترصد البيانات في الميزانية العمومية وخارجها، وبيانات المشتقات المالية. كما ينبغي لمجموعة العشرين المبادرة في تعزيز الشفافية والرقابة، وضمان مرونة النظام المالي العالمي، لمواكبة التطورات التي تشهدها الأسواق اليوم».

وحذر السياري قائلاً: «تؤدي الوساطة المالية غير البنكية دوراً محورياً في التمويل العالمي، إلاّ أن توسعها قد ينتج عنه مخاطر نظامية تزيد من حدة الصدمات في حال عدم القيام بتدابير مناسبة لمعالجتها».

ضمان جاهزية الجهات الرقابية لتطوُّرات السوق

في الإجتماع عينه خلال جلسة «قضايا القطاع المالي» قال محافظ البنك المركزي السعودي السياري: إنه «يجب على وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية في مجموعة العشرين التأكيد على أهمية تزامن التشريعات الرقابية مع الإبتكار لضمان جاهزية الجهات الرقابية لتطورات السوق».

وأضاف السياري: «نشيد بالتقدم المُحرز عالمياً في تطبيق الإطار التنظيمي للأصول المشفّرة والعملات المستقرة العالمية، ولكن لا يزال التنفيذ غير المتسق لتوصيات مجلس الإستقرار المالي يُشكل تحديات تنظيمية ومالية»، مشدّداً على «ضرورة تركز جهود الجهات الدولية على التعاون الرقابي بين الدول وتبادل المعلومات، إلى جانب مواءمة المعايير الاحترازية والسلوكية خصوصاً في الاقتصادات الناشئة والنامية».

وأشاد محافظ البنك المركزي السعودي بـ «جهود بنك التسويات الدولية ومجلس الإستقرار المالي والبنك الدولي المتعلّقة بإعداد تقارير الذكاء الإصطناعي»، مشيراً إلى «أن التكامل المتسارع للذكاء الإصطناعي في الأنظمة المالية يبرز الحاجة إلى أطر قوية للحوكمة والشفافية والمساءلة».

وقال السياري: «نرى أهمية بناء القدرات والتعاون بين القطاعين العام والخاص لضمان جاهزية كلٍ من الجهات التنظيمية والمشاركين في السوق للإشراف على تطبيقات الذكاء الإصطناعي ودعم الإستقرار المالي».

من إجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين في واشنطن

ممثلاً المملكة العربية السعودية في إجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين

وزير المالية السعودي محمد الجدعان:
الإقتصاد السعودي يُظهر مثالاً على الصمود والتحوُّل الإستراتيجي والنمو القوي والمستدام

معالي الأستاذ محمد الجدعان وزير المالية يتحدث خلال إحدى الجلسات في اجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين

شارك وفد السعودية برئاسة وزير المالية محمد الجدعان، في الإجتماعات السنوية لمجموعة البنك وصندوق النقد الدوليين لعام 2025، في واشنطن. وقد تركّزت مشاركات الجدعان على تقديم رؤية المملكة لتعزيز الإستقرار العالمي في ظلّ التحدّيات الجيوسياسية والإقتصادية المعقّدة، والتأكيد على قوة الإقتصاد السعودي بوصفه نموذجاً للصمود والتحوُّل.

الإقتصاد السعودي... نموذج للصمود والتحوُّل

خلال إجتماع الطاولة المستديرة في الغرفة التجارية الأميركية، أكّد الجدعان أن الإقتصاد السعودي، رغم حالة عدم اليقين التي يمرُّ بها الإقتصاد العالمي، يظهر مثالاً على الصمود والتحوُّل الإستراتيجي والنمو القوي والمستدام، موضحاً في جلسة المجلس الأطلسي «أن الجهود في المملكة توحّدت خلف رؤية السعودية 2030، بوصفها خطة واضحة وطويلة المدى لإحداث التحوُّل الإقتصادي».

دعوة إلى تعزيز التعاون الدولي

وفي ظلّ التحدّيات العالمية المتصاعدة، أكّد الجدعان في إجتماع وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان، «أن الإقتصاد العالمي يُواجه واقعاً تتداخل فيه الصدمات الإقتصادية والتحدّيات الجيوسياسية»، مشدّداً على «أن هذا الواقع يستوجب تعزيز التعاون الدولي، وإعادة رسم مسارات النمو، وتعزيز شبكات الأمان المالية العالمية لضمان الإستدامة».

وفي سياق التعامل مع التحدّيات العالمية، أوضح الجدعان خلال مشاركته في إجتماع وزراء مالية ومحافظي البنوك المركزية لمجموعة العشرين، «أن حلّ التحدّيات الإقتصادية العالمية لا

السيدة كريستالينا غورغييفا، المدير العام لصندوق النقد الدولي ووزير المالية السعودي محمد الجدعان

يكمن في الإنعزال عن النظام التجاري متعدّد الأطراف؛ بل في إصلاحه، لتعزيز الثقة والإستثمارات طويلة المدى».

أولوية الديون والذكاء الإصطناعي

وقد ركزت مشاركات الجدعان على ملفين رئيسيين لمواجهة التحوُّل الإقتصادي هما:

• الذكاء الإصطناعي ورأس المال البشري: أكّد الجدعان «أهمية رفع الوعي بالفرص والمخاطر المتعلّقة بالذكاء الإصطناعي، وتمكين الدول من الإستفادة منه عبر دعم بنيتها التحتية وتطوير رأس مالها البشري». جاء ذلك خلال الجلسة الرئيسية لصندوق النقد الدولي بعنوان «تعزيز نمو الإنتاجية في العصر الرقمي».

• الديون السيادية: دعا الجدعان إلى «تنفيذ سياسات مالية فعّالة، ودعم الإبتكار المالي، وتكثيف التعاون الدولي، لتعزيز المرونة الإقتصادية»، وذلك خلال اجتماع الطاولة المستديرة العالمية للديون السيادية.

المملكة تدعم الاستقرار الإقليمي والمؤسسات الدولية

على صعيد التعاون الإقليمي والدولي، أشار الجدعان خلال إجتماع المحافظين العرب مع رئيس مجموعة البنك الدولي، إلى «أن إعادة تعاون المجموعة مع سوريا بعد تسوية متأخراتها، تمثل محطة فارقة، وخطوة مهمة نحو تعزيز التنمية الإقليمية»، موضحاً «إلتزام المملكة الراسخ بدعم الجهود الرامية إلى تحقيق الإستقرار الدولي والإقليمي من خلال مبادراتها التنموية والإنسانية».

وعلى هامش الإجتماعات، عقد الجدعان عدداً من اللقاءات الثنائية مع قيادات المؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص، لبحث أبرز التطورات المالية والإقتصادية العالمية وسبل تعزيز التعاون المشترك.

دعوة لإصلاح بنوك التنمية

من جانب آخر، شارك مساعد وزير المالية للسياسات المالية الكلية والعلاقات الدولية، عبد الله بن زرعة، في فعّاليات مهمة، فأكّد «أن المملكة تدعم إصلاحات بنوك التنمية متعدّدة الأطراف لتعزيز الشفافية وتوسيع آفاق التمويل الميسر بما يتماشى مع الأولويات الوطنية»، محذراً من «فرض المعايير التي تحدّ من فاعلية السياسات وتؤثر سلباً على تكاليف التمويل، خصوصاً في سياق تمويل المناخ»، ومؤكداً «أن المملكة تنظر إلى صندوق إستقرار القطاع المالي بوصفه أداة مهمة لمساعدة الدول في تعزيز مرونة أنظمتها المالية».

جلسة حوارية نظمها إتحاد مصارف الكويت
رئيس إتحاد مصارف الكويت ورئيس مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي
حمد عبد المحسن المرزوق: القطاع المصرفي الكويتي مقبل على تمويل مشاريع كبرى في قطاعات الإسكان والطاقة والبنية التحتية

حمد عبد المحسن المرزوق رئيس مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي

قدّم رئيس اتحاد مصارف الكويت ورئيس مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي حمد عبد المحسن المرزوق رؤية شاملة حول متانة وإتجاهات القطاع المصرفي الكويتي، مؤكداً دوره المحوري كمنصّة للتحوُّل الإقتصادي الوطني، خلال جلسة حوارية بعنوان: «البنية التحتية المالية كمنصّة: مرونة القطاع المصرفي الكويتي، وريادة التمويل الإسلامي، والإبتكار في الخدمات المصرفية الرقمية»، نظّمها اتحاد مصارف الكويت ضمن الإجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين في واشنطن، عارضاً كيف يُترجم القطاع المصرفي إستقراره إلى ميزة تنافسية تدعم النمو الإقليمي والعالمي.

وشهدت الجلسة الحوارية حضور وزير الكهرباء والماء والطاقة المتجدّدة، والمالية، والدولة للشؤون الإقتصادية والإستثمار بالوكالة الدكتور صبيح عبد العزيز المخيزيم، وسفير دولة الكويت لدى الولايات المتحدة الشيخة الزين صباح الناصر الصباح، ومجموعة من القيادات والمسؤولين في القطاع المصرفي الكويتي.

قوة القطاع المصرفي: أصل إستراتيجي لجذب الإستثمار

وعن كيفية إستثمار قوة النظام المالي في إستقطاب الشركاء والمستثمرين الدوليين على المدى الطويل، أكد المرزوق «أن القطاع المصرفي الكويتي يتمتع بمتانة إستثنائية»، مؤكداً «أن القطاع المصرفي الكويتي يتمتع بملاءة رأسمالية قوية، حيث يبلغ معدل كفاية رأس المال حوالي 20 %، وهي نسبة تفوق الحد الأدنى الرقابي البالغ 13 %، كما أثبت مرونته العالية خاصة عقب الأزمات الإقتصادية العالمية».

وعرض المرزوق بيانات تقرير بنك الكويت المركزي للنصف الأول من العام 2025، مشيراً إلى «أن جودة الأصول لا تزال

قوية، إذ يبلغ معدل التمويلات غير المنتظمة 1.6 % فقط، مع نسبة تغطية بلغت 242.1 % تُعد من الأعلى إقليمياً وعالمياً، في حين تتجاوز نسبة تغطية السيولة 150 %، كما تحقق البنوك المحلية عائداً على حقوق المساهمين يقارب 12 %، مما يعكس كفاءة تشغيلية وعوائد قوية».

وأضاف المرزوق: «أن القوة ليست مجرّد وسيلة تحوّط، بل أصل إستراتيجي. فالمصارف الكويتية توظّف هذا التميُّز في بناء شراكات إستراتيجية مع مديري الأصول الدوليين، ما يُعزّز مكانة الكويت كمركز مالي آمن وموثوق في أسواق مجلس التعاون الخليجي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، موضحاً «أن هذه المتانة تُترجم عملياً عبر التمويل المشترك والهياكل التمويلية المبتكرة»، مشيراً إلى «أن المشاريع الكبرى التي تموّلها البنوك الكويتية أو في صدد تمويلها تشمل مشاريع كهرباء، وميناء مبارك الكبير، والرهن العقاري الذي يُتوقع إقراره قريباً بموجب تشريعٍ جديد».

رؤية الكويت للتمويل الإسلامي

وفي حديثه عن التمويل الإسلامي، أشار المرزوق إلى أن حجم الصناعة عالمياً يُراوح بين 5 و6 تريليونات دولار، مؤكداً أن الكويت واحدة من الدول الرائدة في الصيرفة الإسلامية، حيث منحت أول رخصة لبنك إسلامي في العام 1977، وتمتلك المؤهلات والخبرة اللازمة لقيادة المرحلة المقبلة من تطور الصيرفة الإسلامية، مؤكداً أن تلبية الإحتياجات المالية لما يقارب ملياري مسلم يمثلون ربع سكان العالم يُعتبر أحد الأهداف الجوهرية للتمويل الإسلامي.

من جهة أخرى، شدّد المرزوق على أهمية التحوُّل الرقمي وتوحيد الممارسات الشرعية، مضيفاً أن بيت التمويل الكويتي يُعدُّ من أبرز المؤسسات التي أسست معايير شرعية موحّدة التي تسهّل تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود وتعزز ثقة المستثمرين، على غرار ما قام به في فروعه بالمملكة المتحدة وألمانيا ومصر.

كما أوضح أن بيت التمويل الكويتي دمج مبادئ الإستدامة (ESG) في أدوات التمويل الإسلامي مثل الصكوك الخضراء وتمويل الطاقة المستدامة، إلى جانب دعم البيئة الرقابية التجريبية (Sandboxes) للمنتجات والخدمات ذات التقنية المالية المتوافقة مع الشريعة، مما يرسخ مكانة الكويت كمركز عالمي للتمويل الأخلاقي والشامل والمستدام.

حماية الثقة وتحقيق التوازن التنظيمي في التحوُّل الرقمي

تناول المرزوق كذلك أهمية الثقة في مسار التحوُّل الرقمي، موضحاً أنها أهم «عملة» في عالم الصيرفة الحديثة، وقال: «كل مبادرة رقمية يجب أن تعزز هذه الثقة عبر أنظمة أمن سيبراني متقدمة تضمن الحماية القصوى من الهجمات الإلكترونية»، مشيراً إلى نجاح الكويت في إطلاق نظام المدفوعات الفورية «ومض» الذي يتيح تحويل الأموال بإستخدام رقم هاتف المستفيد فقط، مؤكداً أن هذه الخدمة شهدت أكثر من مليون معاملة في عامها الأول، ما يعكس ثقة العملاء بالبنية التحتية الرقمية المصرفية.

وأضاف المرزوق: أن مواجهة التهديدات الإلكترونية المتزايدة تعقيداً تشمل حملات توعية ضد الإحتيال أطلقها بنك الكويت المركزي بالتعاون مع البنوك المحلية، إلى جانب غرفة طوارئ مركزية لتلقي بلاغات الاحتيال والاستجابة الفورية.

وفي ما يتعلق بالتوازن بين التنظيم والإبتكار، قال المرزوق: «رغم أن البنوك حول العالم تواجه عادة تشريعات مقيدة، إلاّ أن الوضع في الكويت أفضل، بفضل الحوار المستمر بين البنوك والبنك المركزي والجهات الرقابية الأخرى، مما أفضى إلى تشريعات متوازنة تراعي المصلحة العامة دون أن تحد من مرونة البنوك وقدرتها على الإبتكار».

دروس من الأسواق المتقدمة وتنقل رؤوس الأموال

وأوضح المرزوق أن السياسات المالية يجب أن تُبنى وفق حجم الدولة ونضج مؤسساتها وأهدافها الوطنية، مؤكداً أهمية الاستفادة من تجارب الأسواق المتقدمة دون فقدان الخصوصية المحلية، وقال: «من أبرز الدروس التي إستخلصناها هي مدى سرعة تقلب السيولة بين الأسواق نتيجة زيادة الأموال الساخنة (Hot money) عالمياً، وقد كشفت أزمة العام 2008 هشاشة الإعتماد على تدفقات رأس المال المتقلبة»، مشيراً إلى «أن هناك مجالات أخرى يُمكن الإستفادة منها مثل تعزيز أنظمة الامتثال وإدارة المخاطر، وإستخدام الذكاء الإصطناعي والروبوتات لتقديم خدمات ومنتجات مالية أكثر سرعة وكفاءة».

ربط البنية التحتية المالية بالتحوُّل الإقتصادي

وأوضح المرزوق أن الهدف الاستراتيجي للكويت هو التحوُّل من إقتصاد يعتمد على النفط إلى إقتصاد متنوع قادر على تحقيق هدفين رئيسيين: توليد مصادر دخل بالنقد الأجنبي بعيداً عن إيرادات النفط وخلق فرص عمل مستدامة، مؤكداً أن هذا التحوُّل يتطلّب شراكة فاعلة بين القطاعين العام والخاص، معتبراً أن تعزيز دور القطاع الخاص يمثل أولوية ضمن رؤية الكويت 2035، مشيراً إلى أن المؤسسات المالية والقطاع الخاص يعملان بإستمرار على تطوير البنية التحتية التقنية لتسهيل تدفقات رؤوس الأموال.

وأوضح المرزوق مساهمة بيت التمويل الكويتي قائلاً: «لقد إستثمرنا في أنظمة الأعمال بين الشركات (B2B) والبروتوكولات التي تمكّننا من الإندماج في شبكات المقاصة والتسوية العالمية، ما جعل الصكوك الكويتية والأدوات المالية الأخرى قابلة للتداول عالمياً بسهولة أكبر»، موضحاً أن هذه الجهود تسهم في ترسيخ موقع الكويت كمركز إقليمي للسيولة وإدارة المخاطر، مدعوماً بشبكات مدفوعات رقمية عبر الحدود وتمويل تجاري معزز بتقنيات البلوكتشين.

ما بعد الصيرفة التقليدية: منصّة للنمو والإبتكار

وأكد المرزوق أن القطاع المصرفي الكويتي يتطور ليصبح منصة شاملة للنمو والإبتكار والشمول المالي، موضحاً أن البنوك المحلية تطوّر منظومات تمويل للمشروعات الناشئة، وتوسع استخدام الحلول المصرفية عبر الهواتف الذكية لتشمل جميع فئات المجتمع، مشيراً إلى أن تبني مفاهيم الصيرفة المفتوحة (Open Banking) والصيرفة كخدمة (BaaS) يُتيح فرصاً جديدة للتكامل بين التقنيات المالية، ما يجعل من الكويت بيئة إختبار إقليمية لتكامل الأنظمة المالية الرقمية.

وقال المرزوق: «في هذا الشكل، يتحوّل نظامنا المالي من مجرد قناة مصرفية إلى منصّة متكاملة للإبتكار والشمول والتعاون العابر للحدود، تمكّن الكويت من أن تكون محوراً ومحفزاً للتحوُّل الإقتصادي».

وختم المرزوق: «يقف القطاع المصرفي الكويتي اليوم عند منعطف محوري، إذ أثبتنا متانتنا، لكن التحدّي الآن هو تحويل هذه القوة إلى إستثمار وإبتكار عالمي. ومن خلال الدمج بين إرثنا في الصيرفة الإسلامية وتطوُّرنا في الصيرفة الرقمية، وتعميق إرتباطنا بالأسواق الدولية، يُمكننا ضمان أن الكويت لا تواكب المستقبل المالي العالمي فحسب، بل تسهم في صناعته وتوجه مساره».

حصل الأستاذ حسن عبد الله محافظ البنك المركزي المصري على جائزة مجلة غلوبال فاينانس العالمية كأحد أفضل محافظي البنوك المركزية في العالم لعام 2025، تقديراً لجهوده في دعم إستقرار الإقتصاد المصري وتعزيز السياسات النقدية الفعّالة خلال الفترة الماضية.

وتسلّم الجائزة رامي أبو النجا، نائب محافظ البنك المركزي المصري، خلال حفل خاص أقيم في العاصمة الأميركية واشنطن على هامش الاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين، وسط حضور نخبة من قيادات المؤسسات المالية الدولية ومحافظي البنوك المركزية حول العالم.

وكانت مجلة غلوبال فاينانس قد أصدرت تقريرها السنوي بعنوان «بطاقات تقييم محافظي البنوك المركزية لعام 2025» -Central Banker Report Cards الذي يُقيّم أداء أكثر من 100 محافظ بنك مركزي حول العالم وفق مجموعة من المعايير تشمل السيطرة على معدّلات التضخم وإستقرار العملة، ودعم النمو الإقتصادي، ومدى الإستقلالية في صنع القرار.

وضم التقرير قائمة المحافظين الذين حصلوا على أعلى التقييمات عالمياً، حيث جاء إسم حسن عبد الله ضمن هذه القائمة المرموقة، وهو ما يعكس نجاح السياسات النقدية التي انتهجها البنك المركزي المصري خلال العامين الماضيين في ظل التحديات الإقتصادية العالمية، وجهوده في تحقيق إستقرار مالي ونقدي ودعم مرونة الإقتصاد المصري.

ويُعد هذا التكريم شهادة دولية جديدة تضاف إلى سجل البنك المركزي المصري الحافل بالإنجازات، وتؤكد ثقة المؤسسات الدولية والمستثمرين في كفاءة إدارة السياسة النقدية، وقدرة مصر على الحفاظ على إستقرار إقتصادها ومواصلة مسيرة الإصلاح المالي والنقدي.

كشفت فوربس عن قائمتها السنوية لأفضل 100 رئيس تنفيذي لعام 2025، والتي تسلط الضوء على الرؤساء التنفيذيين الذين يقودون أكبر الشركات في الشرق الأوسط، وقد تم إختيار محمد الإتربي، الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري ضمن قائمة فوربس الشرق الأوسط لأفضل 100 رئيس تنفيذي لعام 2025.

ويمثل الإتربي نموذجاً للريادة الحقيقية في المنطقة لما يتميّز به من قيادة استثنائية، ورؤية واضحة، وإنجازات ملموسة على أرض الواقع من صفقات التمويل المشترك الكبرى لدعم الطاقة والبنية التحتية، إلى دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

يشار إلى أن محمد الاتربي قبل أن يكون الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري في الوقت الحالي، كان رئيس مجلس إدارة بنك مصر، وقد حصل الأخير بقيادته على العديد من الجوائز والمراكز المتقدمة في العام 2024 من كبرى المؤسسات العالمية تقديراً وتتويجاً لإنجازاته المحققة وجهوده المبذولة في مختلف قطاعات الأعمال.

ويُعد حصول البنك على تلك الجوائز شهادة إستحقاق لثقة عملائه التي تعد محور إهتمامه دائماً، حيث إنهم شركاء النجاح في كافة الأعمال، ويسعى البنك دائماً إلى تعزيز تميّز خدماته والحفاظ على نجاحه طويل المدى والمشاركة بفاعلية فى الخدمات التي تلبي إحتياجات عملائه، حيث إن قيم وإستراتيجيات عمل البنك تعكس دائماً إلتزام البنك بالتنمية المستدامة والرخاء لمصر.

ونجح الإتربي في قيادة بنك مصر ليصل إلى الترتيب الثاني على مستوى البنوك المصرية وفق حجم الأصول، بينما يحتفظ بالمركز الأول على مستوى عدد الفروع في السوق المصرفية المصرية.

ويشهد إتحاد المصارف العربية تحت قيادة محمد الاتربي نشاطاً كبيراً لا سيما وأنه يتولى هذه المهمة في ظروف إستثنائية يتصدرها الأزمات العالمية المتعددة التي يعانيها الإقتصادان العالمي والعربي، وأبرزها التضخم المستمر والصراعات في أوروبا الشرقية بين روسيا وأوكرانيا، فضلاً عن مشاكل سلاسل الإمداد والتوريد العالمية وظهور العديد من المتحورات من فيروس كورونا.

وفد مصري رفيع المستوى يشارك في الإجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين في واشنطن

وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي تُلقي كلمة مصر
الإجتماع الوزاري لمجموعة الـ 24 الحكومية الدولية المعنية
في الشؤون النقدية والتنمية الدولية (G-24)

معالي الأستاذ حسن عبد الله، محافظ البنك المركزي المصري، خلال اجتماعات المحافظين المركزية خلال عام 2025

تُمثل مشاركة الوفد المصري في اجتماعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي خريف 2025 في واشنطن استعراضًا استراتيجيًا مُحكمًا لـ "رؤية مصر للتنمية الاقتصادية: إصلاحات من أجل النمو والوظائف والمرونة". لقد جاء العرض المصري منسقًا بين ثلاث حقائب اقتصادية رئيسية، وتركّز على طمأنة المجتمع المالي الدولي بشأن قدرة مصر على تحقيق الصمود الاقتصادي والتحول بقيادة القطاع الخاص، خاصة في ظل التوترات الإقليمية. وفيما يلي تفاصيل تحركات الوفد المصري في اجتماعات الخريف 2025.

وضمّ الوفد المصرفي المصري المشارك في إجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين، حسن عبد الله، محافظ البنك المركزي المصري، ورامي أبو النجا، نائب المحافظ، ومحمد الإتربي، رئيس إتحاد بنوك مصر والرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري، وهشام عكاشة، الرئيس التنفيذي لبنك مصر، وهشام عز العرب، رئيس مجلس إدارة البنك التجاري الدولي CIB وحسن غانم الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لبنك التعمير والاسكان، وأحمد جلال الرئيس التنفيذي لبنك تنمية الصادرات ومحمد بدير الرئيس التنفيذي لبنك QNB مصر.

مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي

د. جهاد أزعور: لا حاجة لتمديد برنامج التعاون مع مصر

أكد جهاد أزعور، مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي، أنه لا توجد ضرورة لتمديد برنامج الصندوق الحالي مع مصر، مشيراً إلى أن المؤشرات الاقتصادية الكلية شهدت تحسناً كبيراً خلال العامين الماضيين، وأن الاقتصاد المصري يسير بخطى ثابتة نحو التعافي، موضحاً خلال مؤتمر صحفي عُقد في واشنطن، «أن الإقتصاد المصري من المتوقع أن يحقق نمواً بنسبة4.3 % في نهاية العام المالي 2024 – 2025، على أن يرتفع إلى4.5 % خلال العام المالي 2025 – 2026، كما رجّح أن ينخفض معدل التضخُّم إلى نحو11.8 % خلال العام المالي الجاري؛ ما يعكس تحسن الأداء المالي والنقدي للدولة».

وأشار د. أزعور إلى «أن خسائر قناة السويس من موارد النقد الأجنبي بلغت نحو 7 مليارات دولار خلال عام واحد؛ نتيجة تداعيات التوترات في البحر الأحمر وتأثيرها على حركة الملاحة العالمية»، لافتاً إلى «أن هذا الإنخفاض في الإيرادات شكّل تحدياً مؤقتاً أمام الإقتصاد المصري»، مؤكداً «أن المرحلة المقبلة تتطلب دعم الإستثمارات الخاصة وتعزيز برامج الحماية الإجتماعية، إلى جانب تحسين بيئة الأعمال».

وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي الدكتورة رانيا المشّاط تُلقي كلمة مصر بالاجتماع الوزاري لمجموعة الـ 24 الحكومية الدولية المعنية بالشؤون النقدية والتنمية الدولية (G-24)

إستهلت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الإقتصادية والتعاون الدولي، مُشاركتها في إجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين في واشنطن، بإلقاء كلمة مصر، في الإجتماعات الوزارية لمجموعة الـ24 الحكومية الدولية المعنية في الشؤون النقدية الدولية والتنمية، وذلك في حضور كريستالينا غورغييفا، المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي، والسيدة آنا بيردي، نائبة رئيس البنك الدولي، وممثلي الدول الأعضاء.

وخلال اللقاء، أشادت مديرة صندوق النقد الدولي، بالجهود التي يقودها الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، في منطقة الشرق الأوسط، من أجل إحلال السلام، وإنعقاد القمة العالمية بمشاركة الرئيس الأميركي دونالد ترامب، وزعماء العديد من دول العالم من أجل وقف الحرب على غزة، مؤكدة أنه لا تنمية من دون سلام، مثمّنة الجهود التي قامت بها الحكومة المصرية مؤخراً من أجل تعزيز إستقرار الإقتصاد الكلي، من خلال الإصلاحات الإقتصادية والهيكلية.

وفي كلمتها، أوضحت الدكتورة رانيا المشاط، أن مصر أطلقت «السردية الوطنية للتنمية الإقتصادية»، إستكمالًا لمسار الإصلاح الإقتصادي، من خلال الإستفادة من البنية التحتية المتطورة الداعمة للتصنيع والتصدير، والتركيز على قطاعات الإقتصاد الحقيقي وزيادة الإنتاج، وتمكين القطاع الخاص، مشدّدة على «أن الحكومة لديها قناعة راسخة بأن إستمرار الإصلاح يُعزز إستقرار الإقتصاد الكلي»، موضحة «أن الإصلاحات التي نفذتها على مدار الفترة الماضية خاصة منذ مارس/ آذار 2024 أسهمت في تعزيز القدرة على الصمود وتحقيق مرونة الإقتصاد المصري وسط التحديات الإقليمية والدولية الإستثنائية».

وأضافت أن «السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية»، تستند إلى تنفيذ البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية، الذي يتضمن أكثر من 250 إصلاحاً قد تم، ويجري تنفيذها من قبل الجهات الوطنية، وبالتنسيق مع الشركاء الدوليين مثل الإتحاد الأوروبي والبنك الدولي، بما يُعزّز قدرة الإقتصاد على الصمود».

GABON
ETHIOPIA
EGYPT
ECUADOR
MANAGING DIRECTOR
WORLD BANK
MANAGING DIRECTOR
WORLD BANK

وزير المالية أحمد كجوك

يشرح أهم التحديات التي تواجه الإقتصاد في مصر

الأستاذ أحمد كجوك وزير المالية

شهدت «اجتماعات واشنطن»، نشاطًا موسعًا لوزير المالية أحمد كجوك وزير، حيث شارك في اللقاءات الرسمية لمجموعة العشرين، وأجرى عددًا من اللقاءات الثنائية مع نظرائه ببعض الدول للتباحث حول تعزيز العلاقات الاقتصادية والمالية، إضافة إلى حضور الاجتماعات الوزارية لدول منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا مع المديرة التنفيذية لصندوق النقد الدولي.

كما حضر وتحدث في عدد كبير من الاجتماعات التى نظمتها كبار بنوك الاستثمار الدولية، بمشاركة مئات المستثمرين وممثلى كافة مؤسسات التصنيف والمهتمين بشئون الاستثمار، كما أجرى عددًا من اللقاءات مع مراكز الفكر والتأثير ومنظمات مجتمع الأعمال بالولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك التحدث فى العديد من الجلسات واللقاءات.

وتضمنت الزيارة أيضًا، إجراء مقابلات للتباحث مع ممثلي عدد من أهم المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين والمؤسسات الإفريقية، مما أتاح الفرصة لشرح آخر التطورات الاقتصادية بمصر وجهود استمرار استقرار وتحسن الأوضاع الاقتصادية والمالية وطرح الرؤية المصرية في مختلف القضايا المالية والاقتصادية.

وشرح كجوك أهم التحديات الإقليمية والعالمية، وأهم الإصلاحات والتدابير المتخذة، وسط توقعات بتحسن معدلات النمو الاقتصادي، واستهداف الاستقرار المالي على المدى المتوسط مع الاهتمام بالبعد الاجتماعي، والنتائج المالية الإيجابية والمشجعة المحققة خلال الفترة الماضية، وجهود رفع كفاءة إدارة الدين العام، واستهداف وضع المديونية الحكومية فى مسار نزولي باستراتيجية متكاملة، وكذلك الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية التى أجرتها الحكومة المصرية، فى سبيل سعيها الجاد لتهيئة بيئة أعمال مواتية وجاذبة لاستثمارات القطاع الخاص المحلي والأجنبي.

كما استعرض وزير المالية الفرص المتنوعة والمحفزة للاستثمار،

والمستهدفات المالية والاقتصادية خلال المرحلة المقبلة، وقد أبدى المستثمرون الدوليون تجاوبًا مع عرض خطط الإصلاح المالي والاقتصادي التي تجريها الحكومة المصرية.

وأعرب وزير المالية عن تطلع مصر لمشاورات إيجابية وبناءة خلال زيارة بعثة صندوق النقد المستهدفة فى إطار «المراجعة الرابعة» لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والمقررة خلال الفترة المقبلة.

وأكد تطلعه لاستمرار جهود التنسيق والتعاون مع كافة المؤسسات الدولية خلال الفترة المقبلة، بما يضمن استمرار جهود تسهيل وتحسين مناخ الاستثمار، والتنفيذ الكامل لحزمة التسهيلات الضريبية المستهدفة خلال العام المالى الحالى، واستكمال جهود تحسين بيئة الأعمال، والعمل على دفع وتعزيز جهود وتدابير الحماية الاجتماعية والتنمية البشرية.

حيث أكد أحمد كجوك وزير المالية، «أن الإقتصاد المصري ينمو بخطى جيدة ومشجعة، ونشاط قوي ومحفّز ومتنوّع للقطاع الخاص في بيئة أعمال أكثر تنافسية»، لافتًا إلى «إستكمال الإصلاحات الإقتصادية والمالية والتسهيلات الضريبية والجمركية؛ لجذب المزيد من الإستثمارات الخاصة».

وقال الوزير، في غرفة التجارة الأميركية على هامش إجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين في واشنطن: «إننا مستمرون في مسار الثقة والشراكة مع مجتمع الأعمال، بمعالجات واقعية مرنة ومؤثرة للتحديات الضريبية»، موضحاً «أننا ملتزمون بدفع النمو برؤية أكثر شمولاً وإستدامة في حركة إقتصادية سليمة يقودها القطاع الخاص، وترتكز على التصنيع والتصدير».

أضاف كجوك: «نتطلع إلى تعزيز مساهمات وإستثمارات الشركات الأميركية في الإقتصاد المصري، في ظل تحسن المؤشرات الإقتصادية»، مشيراً إلى «أن المؤشرات الأولية لنتائج الربع الأول من العام المالي الحالي تعكس مساراً متوازناً ومستقراً للأداء المالي والإقتصادي»، موضحاً «أن الفائض الأولي يزيد على 170 مليار جنيه، والمديونية الحكومية تتراجع، والإيرادات الضريبية تتحسن بقوة بسبب النشاط الإقتصادي وتوسيع القاعدة الضريبية والتعامل الجيد مع الممولين»، مؤكداً «أن برنامج الإصلاح الإقتصادي يسير بصورة إيجابية، إنعكست في نظرة الأسواق والمستثمرين ومؤسسات التصنيف الدولية».

كجوك خلال لقائه مع نظيره اليوناني في واشنطن: تعزيز التعاون الثنائي وتبادل الخبرات والرؤى في السياسات المالية بمصر واليونان

..ومشاركته في جلسة «التحول الرقمي فى إدارة الضرائب» في واشنطن: الأنظمة الضريبية الإلكترونية ساعدتنا في التيسير على الممولين وتوسيع القاعدة الضريبية

وزير المالية.. في حوار مفتوح مع المستثمرين
خلال 3 جلسات متعاقبة نظمتها «جي. بي. مورجان» و«مورجان ستانلي» و«جولدن مان ساكس»

المهندس حسن الخطيب، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية عقد اجتماعًا مع السيد دانيال بينتو، نائب رئيس مجلس إدارة شركة "جي بي مورجان تشيس" وأحد أبرز قيادات القطاع المالي العالمي

عقد المهندس حسن الخطيب، مائدة مستديرة مع شركة McLarty Associates وعدد من كبار المستثمرين الأمريكيين وخبراء أسواق المال، وذلك بحضور السيد علي طلبة، المدير التنفيذي الأول للشركة

المملكة المغربية شاركت في الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدوليين

المغرب يراهن على شراكة مرنة مع المؤسسات المالية الدولية

لتعزيز صمود الاقتصاد الوطني

السيدة نادية فتاح وزيرة الاقتصاد والمالية المغربية

قالت وزيرة الاقتصاد والمالية، نادية فتاح، إن مشاركة المغرب في الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي، التي تنعقد بواشنطن، شكلت مناسبة لتعميق الحوار الاستراتيجي للمملكة مع الشركاء المؤسساتيين الدوليين، على ضوء الأولويات الرئيسية لمشروع قانون المالية لسنة 2026.

ويرتكز مشروع قانون المالية لسنة 2026 ترسم مسار تعزيز إقلاع المملكة، من خلال تعبئة مختلف روافع النمو والاستثمار والإصلاحات، قصد تعزيز الصلابة الاقتصادية والتنافسية الوطنية. ويهدف مشروع قانون المالية لسنة 2026 إلى تعزيز الإقلاع الاقتصادي، طبقا للتوجيهات الملكية السامية الواردة في خطاب جلالة الملك، بمناسبة الذكرى السادسة والعشرين لعيد العرش المجيد، وذلك من خلال دينامية استثمارية قوية، وتعزيز المهن العالمية للمغرب، وصعود صناعي يرسخ تموقع المملكة بشكل مستدام ضمن سلاسل القيمة العالمية.

وأبرزت فتاح، على هامش مشاركتها في الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، أن "هذه الاجتماعات شكلت أيضا فرصة لاستعراض مجموعة من الإصلاحات الهيكلية والقطاعية التي تعمل الحكومة، تحت قيادة الملك محمد السادس، على تنفيذها لتدعيم أسس الاقتصاد الوطني وتحقيق نمو شامل ومستدام".

وأشارت الوزيرة، التي ترأست الوفد المغربي المشارك في هذه الاجتماعات، إلى أن هذا الحدث مكن أيضا من مناقشة مجالات التعاون بين المغرب ومجموعة البنك الدولي، مسجلة أن هذه اللقاءات تكتسي "أهمية كبرى" إذ تشكل منصة لتبادل الرؤى بشأن التحديات الاقتصادية وأيضا الفرص المتاحة لتعزيز التعاون الدولي من أجل نمو شامل ومستدام.

وعلى هامش هذه الاجتماعات، عقدت الوزيرة سلسلة من اللقاءات الثنائية رفيعة المستوى، وشاركت في جلسات عمل لبحث

التحديات الاقتصادية والمالية العالمية الراهنة". وأبرزت، في هذا الصدد، أن المغرب أكد أهمية التزام المؤسسات المالية الدولية بتقديم دعم مرن ويتلاءم مع حاجيات البلدان الأكثر هشاشة. وسجلت فتاح، من جانب آخر، أن مشاركة المغرب في هذه الاجتماعات السنوية تأتي في سياق دولي يتسم بتحولات اقتصادية وجيوسياسية متسارعة، مما يجعل من الضروري تعزيز التنسيق بين المؤسسات المالية الدولية والدول الأعضاء لمواجهة التحديات المشتركة، خاصة تلك المرتبطة بتمويل التنمية، والانتقال الطاقي، وتعزيز صمود الاقتصادات أمام الصدمات الخارجية.

النائبة المغربية مريم الرميلي

تشارك في اجتماعات مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي

أكدت النائبة المغربية مريم الرميلي، عقب مشاركتها في الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لعام 2025 في واشنطن، والتي جمعت برلمانيين من مختلف دول العالم، أن النقاشات تناولت العلاقة بين المجالس النيابية والمؤسستين الدوليتين، بهدف التوصل إلى مسارات إصلاحية واضحة ومشاريع وبرامج قابلة للتنفيذ، تركز على إصلاح القطاع العام وتعزيز إنتاجية القطاع الخاص بهدف خلق المزيد من فرص الشغل.

و ذكرت النائبة أن البنك الدولي قد رفع في تقريره الأخير توقعات نمو الاقتصاد المغربي ، إلى 4,4 بالمائة في 2025، كما أشاد بالإصلاحات المهيكلة التي تبنتها المملكة تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

دولة قطر تشارك في اجتماع وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

شاركت دولة قطر في إجتماع وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية ورؤساء المؤسسات المالية الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان، الذي إنعقد على هامش الإجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي، في واشنطن.

وقد مثّل دولة قطر معالي علي بن أحمد الكواري وزير المالية، في الإجتماع الذي عُقد برئاسة كريستالينا غورغيفا المدير العام لصندوق النقد الدولي.

وقد ناقش المجتمعون القضايا الإستراتيجية الرئيسية المتعلقة بالنمو الإقتصادي في المنطقة، بالإضافة إلى الآفاق المستقبلية والسياسات المالية اللازمة لمكافحة التضخم، متناولين إستراتيجيات التمويل المستدام، وسبل تحفيز النمو الإقتصادي، ودعم الإبتكار في مجالات التنمية المالية.

كما جرى عرض التحدّيات الإقليمية والدولية، لا سيما مخاطر إرتفاع معدلات التضخم، وإنعدام الأمن الغذائي، حيث تم التأكيد على أهمية مواصلة الجهود للتكيُّف مع التطورات المالية والإقتصادية الراهنة.

وفد دولة قطر المشارك في إجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين يلتقي وزير الخزانة الأميركي

إجتمع سعادة الشيخ بندر بن محمد بن سعود آل ثاني محافظ مصرف قطر المركزي، ومعالي السيد علي بن أحمد الكواري وزير المالية، مع سكوت بسنت وزير الخزانة الأميركي، وذلك على هامش الإجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي لعام 2025، وقد جرى خلال الإجتماع تبادل وجهات النظر حول سبل تعزيز علاقات التعاون الثنائي.

محافظ مصرف قطر المركزي يلتقي الشريك المؤسس لمجموعة كارلايل

اجتمع سعادة الشيخ بندر بن محمد بن سعود آل ثاني محافظ مصرف قطر المركزي رئيس مجلس إدارة جهاز قطر للاستثمار مع السيد ستيفن شوارزمان رئيس مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي والمؤسس المشارك لشركة بلاكستون، والوفد المرافق له، في نيويورك وذلك خلال زيارته الحالية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وجرى خلال الاجتماع استعراض أبرز التطورات المالية الاستثمارية العالمية.

مشاركة القطاع المصرفي اللبناني في الاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين

كريم سعيد حاكم مصرف لبنان يجتمع مع مسؤولي صندوق النقد الدولي

قام حاكم مصرف لبنان كريم سعيد يرافقه كل من نوابه سليم شاهين وكابي جنوزيان كما رئيس لجنة الرقابة على المصارف مازن سويد، بسلسلة إجتماعات مع مسؤولي صندوق النقد الدولي، بما في ذلك الفريق المكلّف بملف لبنان، ورئيس دائرة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في الصندوق جهاد أزعور، ونائب المدير العام لصندوق النقد الدولي نايجل كلارك.

وبحسب بيان صادر عن حاكم مصرف لبنان، فإن المباحثات تمحورت خلال هذه الإجتماعات حول الإطار المقترح من قبل مصرف لبنان لإعادة هيكلة القطاع المصرفي، والذي يشكّل جزءاً من المقاربة الشاملة للبنان، ويهدف إلى خفض العجز في ميزانية المصرف المركزي وضمان سداد الودائع الشرعية كاملة وعلى مراحل زمنية محددة.

وأفاد البيان بأنّ حاكم مصرف لبنان يعتزم، خلال المرحلة المقبلة، عقد إجتماعات مع عدد من المستشارين الإقتصاديين في البيت الأبيض، ومع فريق موسّع من وزارة الخزانة الأميركية، حيث ستتركّز المباحثات على القضايا المتعلّقة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك ضمن إطار التعاون الدولي المستمر للحفاظ على نزاهة النظام المالي في لبنان وتعزيز الامتثال للمعايير العالمية.

حاكم مصرف لبنان كريم سعيد

وزير المالية اللبناني ياسين جابر

وكان إستهل وزير المالية اللبناني ياسين جابر مترئساً الوفد اللبناني إلى إجتماعات الخريف لصندوق النقد والبنك الدوليين في واشنطن بلقائه والوفد وفي إجتماع خاص مع المدير التنفيذي في البنك الدولي عبد العزيز الملا، بحث في خلاله برنامج عمل البنك الدولي في لبنان والمشاريع التي يقوم البنك بتمويلها وترتيبات زيارة مجموعة المدراء التنفيذيين في البنك الدولي إلى لبنان للإطلاع على المشاريع التي يقوم البنك بتمويلها.

ورأى الوزير جابر «أن هذه الزيارة تعد من الزيارات المهمة لتعزز التعاون بين لبنان والبنك».

كما عقد والوفد إجتماعاً مطولاً مع مجموعة لبنان في صندوق الدولي لإستكمال ما تم بحثه خلال زيارتهم الأخيرة إلى بيروت مؤخراً في جو من الإيجابية والتقدم.

وفي لقاء مع فريق الصندوق العربي للتنمية ومقره الكويت وصف جابر اللقاء بـ «الجيد والمثمر»، بحيث أبدى الفريق إستعداد الصندوق للمساهمة في صندوق إعادة الإعمار بعد صدور القانون في المجلس النيابي.

الى ذلك، عقد جابر والوفد إجتماعاً مع رئيس مجموعة البنك الاسلامي للتنمية محمد الجاسر، أكد خلاله الأخير إلتزام مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بدعم لبنان في التغلُّب على تحدّياته الراهنة، وإستعادة الإستقرار والإزدهار، ودفع جهود التنمية من خلال التركيز على المبادرات ذات الأولوية لضمان تحقيق أثر ملموس ومستدام.

معالي الأستاذ ياسين جابر وزير المالية اللبنانية

وسلطت مناقشات اللقاء أيضاً الضوء على أهمية تعزيز التكامل الإقليمي ومواصلة تطوير مشاريع التنمية المشتركة مع سوريا لتعزيز النمو الشامل والازدهار المشترك.

وشدد جابر في اللقاءات مع صندوق النقد الدولي على «أهمية معالجة التزامات مصرف لبنان بطريقة قانونية وشفافة تحافظ على الإستدامة المالية»، لافتاً إلى «أن الحكومة تطبّق خطة مالية متوسطة الأجل تركز على تحسين الجباية لا فرض ضرائب جديدة»، معتبراً «أن إستعادة الثقة تمر عبر تشريعات جدية وتعاون صادق مع المجتمع الدولي».

محافظ البنك المركزي الأردني د. عادل شركس لـ CNBC عربية:
الأردن لديه إحتياطات أجنبية متنوّعة تفوق 24 مليار دولار

أكد محافظ البنك المركزي الأردني، د. عادل شركس في مقابلة حصرية لـ CNBC عربية، «أن الإقتصاد الأردني يشهد تحوّلاً من مرحلة التعافي إلى مرحلة النمو الحقيقي»، مشيراً إلى «تحقيق معدلات نمو بلغت 2.7 % في الربع الأول و2.8 % في الربع الثاني من العام الجاري (2025)، مع توقعات بأن يصل النمو إلى 3 % في العام 2026 ويتجاوز 4 % في نهاية العام 2028.

مسار الإصلاحات الإقتصادية

وعلى هامش إجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين، أوضح شركس «أن الأردن أنهى المراجعة الرابعة لبرنامج التمويل مع صندوق النقد الدولي مؤخراً، كما أنهى المراجعة الأولى لبرنامج تسهيل الصلابة والإستدامة (RSF)، ما يؤهله للحصول على 344 مليون دولار بعد إستيفاء المعايير والإصلاحات الهيكلية المطلوبة».

وأضاف شركس: «أن الصادرات الأردنية نمت بنسبة 8 % خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام الجاري، فيما سجل قطاع السياحة نمواً بنسبة 7.5 %»، مشيراً إلى «أن حوالات العاملين الأردنيين في الخارج بلغت نحو 3 مليارات دولار حتى الآن»، متوقعاً «أن تلامس 3.5 مليارات دولار في نهاية العام 2025».

ويشهد الإقتصاد الأردني مرحلة جديدة من التوازن المدروس بين النمو والإستقرار، حيث حافظت الواردات على وتيرة مستقرة، مع تركيز متزايد على المواد الخام ومستلزمات الإنتاج، بما يعكس حراكاً صناعياً نشطاً لإستهلاك داخلي متنامٍ.

صدى الأحداث الإقليمية على تدفق الإستثمارات

وفي ما يتعلق بالإستثمار، كشف شركس أن تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر نمت بنسبة 36 % خلال النصف الأول من العام 2025، متوقعاً إستمرار هذا الزخم، خصوصاً في ظل الإستقرار الإقليمي الذي يدعم الإقتصاد الأردني بشكل إيجابي، مشيراً إلى أن حجم الصادرات إلى سوريا بلغ 361 مليون دولار خلال 8 أشهر، مؤكداً أن الإقتصاد الأردني مستعد لتلبية إحتياجات الاقتصادين السوري والعراقي.

ناقش دعم اليمن مع صندوق النقد الدولي

محافظ البنك المركزي اليمني يستعرض في واشنطن الخطوات الإصلاحية والنقدية

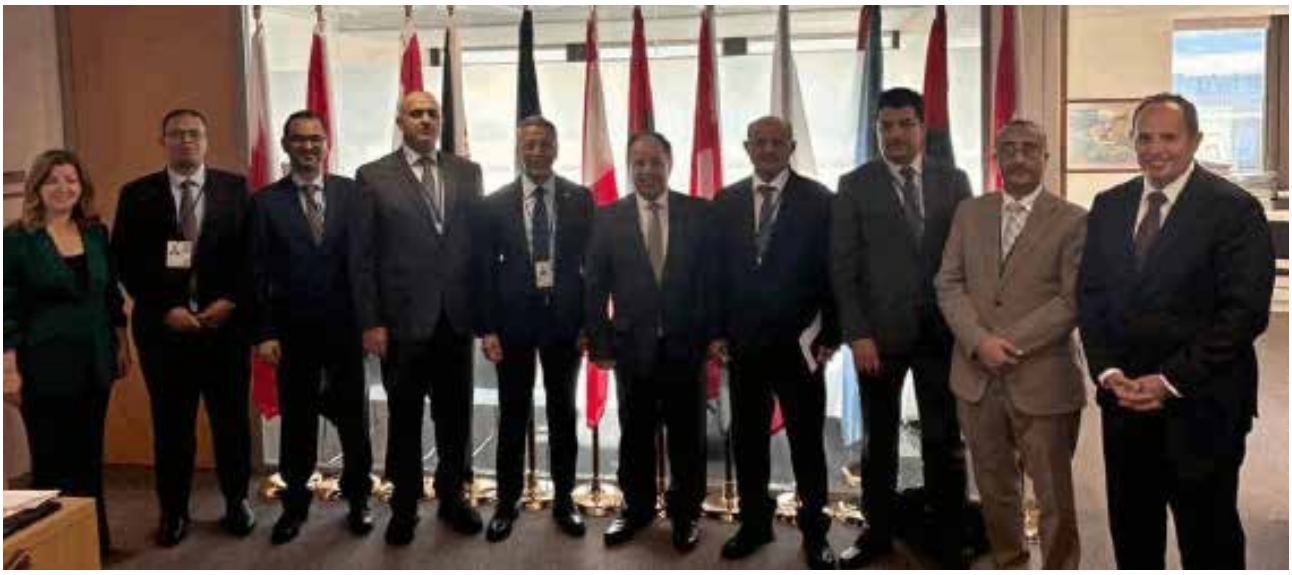

الأستاذ أحمد غالب محافظ البنك المركزي اليمني خلال إجتماعات صندوق النقدي الدولي

شارك محافظ البنك اليمني أحمد غالب في الإجتماع مع رئيسة بعثة صندوق النقد الدولي لليمن السيدة إيستر بيريز والممثل المقيم د. محمد جابر، وكان بحث في نتائج إجتماعات مشاورات المادة الرابعة التي عقدت مؤخراً مع الصندوق والخطوات المقبلة حيالها، وضرورة الإلتزام في تنفيذ الإصلاحات الإقتصادية والمالية والنقدية المطلوبة حتى تتمكن الجمهورية اليمنية من الإستفادة من برامج التمويل الطارئة للصندوق، وبما يمكنها من تجاوز الاوضاع الإنسانية والخدماتية الصعبة التي تمر في اليمن.

وشارك في الإجتماع كل من سفير اليمن في واشنطن عبد الوهاب الهجري، ونائب وزير المالية هاني وهاب ووكلاء البنك المركزي ووزارة المالية المعنيين.

وفي السياق عينه، بحث محافظ البنك المركزي اليمني أحمد غالب مع المدير التنفيذي للمجموعة العربية والمالديف في صندوق النقد الدولي في واشنطن د. محمد معيط، في الاوضاع الإقتصادية والصعوبات المالية التي تواجه اليمن، وتطرّق المجتمعون إلى نتائج مشاورات المادة الرابعة مع بعثة الصندوق التي عُقدت مؤخراً في عمّان، والمقرر رفع تقرير حيالها إلى مجلس المديرين في حلول نهاية العام الجاري 2025.

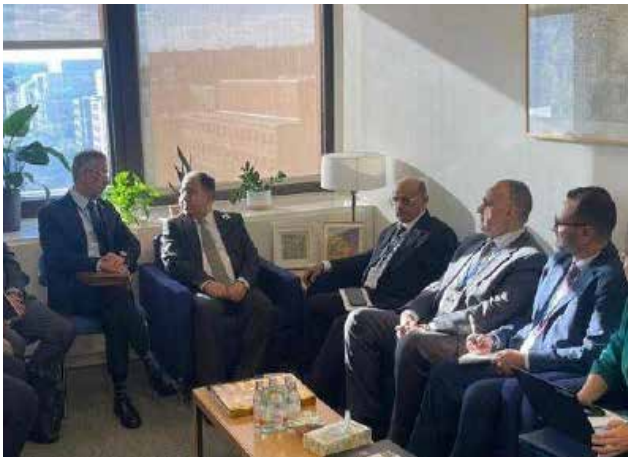

مشاركة واسعة من الدول الأعضاء والمؤسسات المالية الدولية

وفد البنوك السودانية في الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي لعام 2025

من لقاءات الوفد السوداني الرفيع المستوى خلال إجتماعات صندوق النقدي الدولي

شارك السودان في الاجتماعات وفد رفيع المستوى برئاسة الأستاذ محمد نور عبدالدائم، وزير الدولة بوزارة المالية، ويضم في عضويته الأستاذ محمد بشار وكيل التخطيط بالوزارة، والسفير محمد عبدالله إدريس سفير السودان لدى الولايات المتحدة، إلى جانب مسؤولين من وزارة المالية والبنك المركزي، وممثلين عن القطاعات الحكومية والخاصة.

ركزت الاجتماعات على الجهود الدولية لدعم النمو الاقتصادي العالمي ومعالجة تحديات الديون، إضافة إلى تمويل التحول نحو الطاقة النظيفة وتعزيز آليات التنمية المستدامة. كما تناقش القضايا المتعلقة باستقرار الأسواق المالية العالمية وفعالية المساعدات الدولية.

وشارك في الاجتماعات محافظو البنوك المركزية ووزراء المالية والتنمية والبرلمانيون، إلى جانب ممثلي القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والأكاديميين، لمناقشة قضايا الاقتصاد العالمي، واستراتيجيات مكافحة الفقر، وأولويات التنمية الاقتصادية.

وتناولت الفعاليات المصاحبة ندوات وجلسات إعلامية ومؤتمرات صحفية ولقاءات إقليمية تتناول موضوعات الاقتصاد العالمي، وتغير المناخ، والتنمية الدولية، وإصلاح النظام المالي العالمي.

وتأتي مشاركة السودان في هذه الاجتماعات في ظل تحديات اقتصادية حادة يمر بها البلد، وسط تطلع إلى تعزيز التعاون مع المؤسسات المالية الدولية لدعم جهود التعافي الاقتصادي والاستقرار المالي.

وزير الدولة للشؤون المالية الإماراتي محمد بن هادي الحسيني:

تواصل دولة الإمارات أداء دورها كشريك فاعل في تطوير منظومة الحوكمة المالية العالمية

مشاركة البنوك الإماراتية في واشنطن

شاركت الإمارات العربية المتحدة في الإجتماعات السنوية لمجموعة البنك وصندوق النقد الدوليين في واشنطن، حيث شكلت مشاركة الدولة محطة بارزة لدعم الحوار الدولي حول تمويل التنمية، وإستقرار النظام المالي العالمي، ودفع الجهود الهادفة إلى تحقيق التنمية المستدامة.

وأكد معالي محمد بن هادي الحسيني، وزير دولة للشؤون المالية، «أن مشاركة دولة الإمارات في الإجتماعات تأتي ضمن جهودها المستمرة لتعزيز التنسيق المالي الدولي، وتطوير أدوات التمويل المبتكرة، ودعم استدامة النمو الاقتصادي العالمي»، مشيراً إلى «تواصل دولة الإمارات أداء دورها كشريك فاعل في تطوير منظومة الحوكمة المالية العالمية، وإيجاد حلول واقعية للتحدّيات التنموية والإقتصادية الراهنة. وقد شكّلت الإجتماعات السنوية هذا العام منصّة مهمة لتعزيز التعاون مع المؤسسات المالية الدولية، وتبادل الخبرات حول التمويل المستدام والشمول المالي والتحول الأخضر».

اللجنة الدولية للشؤون النقدية (IMFC)

وشارك معالي محمد بن هادي الحسيني، وزير دولة للشؤون المالية في إجتماع اللجنة الدولية للشؤون النقدية (IMFC) الذي إنعقد ضمن الإجتماعات السنوية، حيث ركزت المناقشات على السياسات العالمية لصندوق النقد الدولي، وقد ناقش الأعضاء الأجندة والتطورات الإقتصادية العالمية ودور الصندوق في مواجهتها.

وخلال كلمته التي ألقاها خلال الاجتماع، أشار الحسيني إلى «أن التحوُّلات السياسية الكبرى الأخيرة أسهمت في زيادة حالة عدم اليقين وكشفت عن مواطن ضعف جديدة في الإقتصاد العالمي»، مؤكداً «أن الاقتصادات النامية والناشئة تظل الأكثر عرضة للتباطؤ الحاد مقارنة بالإقتصادات المتقدمة»، معتبراً «أن مواجهة هذا المسار تتطلّب جبهة موحّدة تقوم على التعدُّدية وتعزيز التعاون الدولي لإستعادة الثقة وإعادة الاقتصاد العالمي إلى مساره الصحيح»، مؤكداً في الوقت ذاته «أهمية الدور المحوري الذي يضطلع به صندوق النقد الدولي كمستشار موثوق ومنصّة فاعلة للحوار العالمي في أوقات عدم اليقين».

كما سلّط الحسيني الضوء على «ضرورة أن يظل الصندوق مؤسسة قائمة على الحصص وذات موارد كافية تراعي مصالح

الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية»، مشيراً إلى «أهمية تنمية القدرات ودعم سياسات الدول التي تمر بمراحل إنتقالية، وتعزيز النمو بقيادة القطاع الخاص من خلال الإصلاحات الهيكلية والتكامل التجاري».

يُذكر أن إجتماعات نصف سنوية تعقدها اللجنة الفرعية للصندوق النقد الدولي لمناقشة التحدّيات الإقتصادية والمالية العالمية وتقديم المشورة للصندوق حول السياسات اللازمة للحفاظ على الإستقرار المالي العالمي، حيث يناقش المشاركون القضايا الرئيسية مثل التضخم، والنمو الإقتصادي، والإستقرار المالي العالمي وتطورات السياسات النقدية والمالية.

مجموعة العشرين – G20

وفي سياق أعمال الإجتماعات السنوية، شاركت دولة الإمارات في إجتماع وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لمجموعة العشرين (G20)، حيث يُعد هذا الاجتماع الختامي للمسار المالي لمجموعة العشرين ضمن رئاسة جنوب إفريقيا لعام 2025. وقد بحث المجتمعون في قضايا تتعلق بإصلاح هيكل النظام المالي الدولي، والإستقرار المالي والإقتصادي العالمي، وتعزيز تعاون مجموعة العشرين مع قارة أفريقيا، ودور المجموعة في معالجة تحدّيات إستدامة الديون العالمية.

كما عرض المجتمعون أولويات رئاسة مجموعة العشرين لعام 2026 من قبل الولايات المتحدة، وإختُتم بإصدار الملخص الختامي لرئاسة المسار المالي لمجموعة العشرين، الذي عرض أعمال مجموعات العمل المختلفة لهذا العام في مجالات إصلاح الهيكل المالي الدولي، التمويل المستدام، الشمول المالي، الاستقرار الكلي، تطوير البنية التحتية وتمويل الصحة.

مجموعة بريكس

وشاركت دولة الإمارات في إجتماع مجموعة بريكس، الذي عقد تحت عنوان «تعزيز التعاون متعدد الأطراف لمعالجة قضايا تمويل التنمية وتحديات الحوكمة العالمية». وناقش المجتمعون، الذي ضم وكلاء وزارات المالية ونواب محافظي البنوك المركزية في دول المجموعة، ضمان تمثيل أكثر عدالة لدول الجنوب العالمي في حوكمة المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي، وبحث سبل تنسيق جهود دول «بريكس» في توفير التمويل المخصّص للتنمية.

وأعربت دولة الإمارات عن تقديرها للتقدُّم الذي أحرزته رئاسة البرازيل لمجموعة بريكس هذا العام، وأكدت أن نتائج المسار المالي كانت بالغة الأهمية، وتحمل قيمة إستثنائية، من خلال البيان المالي المشترك لدول بريكس، ورؤية ريو دي جانيرو لإصلاح نظام الحصص والحوكمة في صندوق النقد الدولي، والبيان المشترك لمجموعة بريكس دعماً لإتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حيال التعاون الضريبي الدولي والتي تمت المصادقة عليها على هامش قمة مجموعة بريكس في مدينة ريو دي جانيرو في البرازيل في يوليو/ تموز 2025.

مؤتمر الأطراف (COP30)

كما شاركت دولة الإمارات في إجتماع وزراء المالية لمؤتمر الأطراف في إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حيال تغيُّر المناخ (الدورة الثلاثون) الذي عُقد بمبادرة من رئاسة البرازيل للمؤتمر، وضمّ وزراء المالية المشاركين في مبادرة «دائرة وزراء المالية لمؤتمر الأطراف»، حيث ناقش المجتمعون سبل توفير التمويل المناخي لتحقيق «خارطة طريق باكو إلى بيليم» والوصول إلى مبلغ 1.3 تريليون دولار. وعرض المجتمعون التقرير الفني النهائي للمبادرة، الذي تضمّن توصيات لتسريع التقدم في مجالات التمويل الميسّر، وإصلاح بنوك التنمية متعدّدة الأطراف، وتعبئة الموارد المحلية.

وأعربت دولة الإمارات عن تقديرها الكبير للجهود التي بُذلت في إعداد هذا التقرير، حيث يمثل مرجعاً فنياً مهماً لـ «خارطة طريق باكو إلى بيليم» نحو 1.3 تريليون دولار. كما شكرت البرازيل على النهج التشاوري الذي اتبعته في جمع آراء وملاحظات أعضاء مبادرة دائرة وزراء المالية، وعبرت عن تطلعها إلى نجاح مؤتمر الأطراف (COP30) في بيليم.

إجتماع المحافظين العرب مع رئيس مجموعة البنك الدولي

وضمن فعّاليات الإجتماعات السنوية، شاركت دولة الإمارات في إجتماع المحافظين العرب مع رئيس مجموعة البنك الدولي أجاي بانغا، حيث تركزت المناقشات حول إستكشاف فرص تعزيز نهج أكثر تنسيقاً وإستباقية وإستجابة لجهود التعافي وإعادة الإعمار في المنطقة، وعرض سبل تعبئة القطاع الخاص لدعم النمو المستدام وخلق فرص العمل وتعزيز الإبتكار، إضافة إلى دعم إدماج التحوُّل الرقمي في إستراتيجيات سوق العمل، وتحقيق توازن بين جهود التكيّف والتخفيف من آثار التغيُّر المناخي.

وأكدت دولة الإمارات خلال الاجتماع، أهمية الحوكمة والشفافية والمرونة المؤسسية ضمن أطر التعافي، إلى جانب ضرورة سدّ فجوات البنية التحتية، والإستثمار في رأس المال البشري، وتوسيع الفرص في الإقتصادين الرقمي والأخضر عبر تعزيز مشاركة القطاع الخاص.

محافظ البنك المركزي التونسي فتحي زهير النوري:

تونس تمكّنت من الإيفاء بإستحقاقات هامة أبرزها خدمة الدين الخارجي

محافظ البنك المركزي التونسي فتحي زهير النوري

شارك فتحي زهير النوري، محافظ البنك المركزي التونسي على هامش الإجتماعات السنوية في واشنطن، في إجتماع محافظي البنوك المركزية ووزراء المالية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (MENAP)، الذي تناول أهمية الإستراتيجيات الرامية إلى تعزيز السياسات النقدية والمالية العمومية من أجل دعم القدرة على مواجهة الصدمات الخارجية في ظل مشهد إقتصادي عالمي متغيّر.

وفي هذا السياق، أفاد البنك المركزي التونسي أن مداخلة المحافظ تمحورت حول تجربة تونس كبلدٍ يشهد مساره الحديث على تجربة غنية بالدروس والعِبَر في مواجهة الأزمات والصدمات المتتالية، حيث تمكن من الحفاظ على إستقرار الإقتصاد الوطني وضمان إستدامة التوازنات المالية، رغم التحدّيات المرتبطة بالتقلّبات الإقتصادية الدولية وإرتفاع الأسعار العالمية، وذلك من خلال إعتماد مبدأ المسؤولية الوطنية والتعويل على الذات.

وأضاف البنك المركزي: أن تونس إختارت مساراً صعباً، لكنه ضروري يقوم على طريق المسؤولية الوطنية، إدراكاً منها بأن الإستقرار المستدام لا يُمكن إستيراده أو فرضه من الخارج، بل يُبنى بصبرٍ ومن الداخل، من خلال الإنضباط المالي، وتناسق السياسات العمومية، وتعزيز الثقة بين المؤسسات. وقد مكّنت هذه المقاربة من الإيفاء بإستحقاقات هامة بعنوان خدمة الدين الخارجي.

وأكّد المحافظ في مداخلته «أن السياسة النقدية للبنك المركزي التونسي، التي تجمع بين المرونة والصرامة في آنٍ واحد، قد لعبت دوراً فعّالاً في ترسيخ توقُّعات التضخُّم والحفاظ على متانة سعر صرف الدينار أمام أبرز العملات الأجنبية، إضافةً إلى تحسُّن التصنيف السيادي لتونس وإستقرار الإحتياطات من العملة الأجنبية، وهو ما يعكس مدى صلابة الجهاز المالي وقدرته على مواجهة الأزمات»، مشدّداً على «أن التجربة التونسية تُبرز إمكانية تحقيق الإستقرار والنمو بالإعتماد على الحوكمة الرشيدة»، مؤكداً «أن الأزمات المتكرّرة لم تُضعف تونس، بل زادتها صلابةً ومناعة».

خطة لإطلاق عملة جديدة مطلع العام 2026

الليرة السورية تقترب من التعويم المدار

لفت حاكم مصرف سوريا المركزي، عبد القادر حُصْرية، إلى إجتماعات جرت مؤخراً مع الإحتياطي الفيدرالي الأميركي وعدد من المصارف الأميركية، بهدف تفعيل الحسابات المصرفية السورية وتعزيز العلاقات المالية الدولية، في خطوة وصفها بأنها «مبشّرة بالخير».
وقال حُصْرية في مقابلة مع «العربية Business» على هامش إجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين: «ناقشنا مع الإحتياطي الفيدرالي فتح وتفعيل حسابات مصرف سوريا المركزي، إلى جانب تعزيز الروابط مع المصارف الأميركية».

حاكم مصرف سوريا المركزي عبد القادر الحصرية و وزير المالية محمد يسر برنية

الأرصدة المجمّدة

وعن إسترجاع الأرصدة المجمّدة، قال حاكم مصرف سوريا المركزي: «نعمل على تأكيد تحديث الأرصدة المجمّدة بعد زوال الموانع القانونية»، لافتاً إلى أن «المركزي السوري» يسعى إلى «فتح حسابات جديدة لدى عدد من البنوك المركزية في المنطقة، منها المصرف المركزي التركي، والسعودي، والإماراتي، ضمن إستراتيجية تهدف إلى إعادة بناء الإحتياطي النقدي بالعملات الأجنبية في مصارف متعدّدة، بالتوازي مع تحرير الودائع المجمّدة».

وفي ما يتعلق بالأرصدة المسترجعة، أوضح حُصْرية «أن العمل جارٍ على تحديثها واستخدامها وفق الإحتياجات»، مشيراً إلى «أن المصرف المركزي بات في المراحل النهائية للحصول على ترخيص نظام «سويفت»، مما سيمكنه قريباً من تحريك الأرصدة دولياً».

وتابع حصرية: «لقد وقّعنا عقداً مع مزوّد الخدمة، وقدمنا طلب الترخيص، ونتوقع تشغيل النظام قريباً»، مؤكداً «أن المصرف المركزي يستهدف إطلاق العملة السورية الجديدة مطلع العام 2026»، مشيراً إلى «أن طلبات إستدراج العروض لطباعة العملة قد أُطلقت بالفعل، وتجري إجتماعات مع شركات الطباعة للحصول على أفضل الشروط»، وقال: «نترقب إطلاق العملة الجديدة، ونعمل على تسريع الإجراءات لضمان جاهزيتها في الوقت المحدد».

تعويم مدار

وعن سعر صرف الليرة السورية، شدد حُصْرية على «أن المصرف المركزي يتجه نحو تعويم مدار، بحيث يحدد السوق السعر وفق العرض والطلب، بما يضمن تعزيز تنافسية الإقتصاد السوري، إذا كنا نستورد أكثر مما نصدّر، فمن الطبيعي أن يتغيّر سعر الصرف للحفاظ على التوازن في الميزان التجاري».

طلبات تراخيص مصارف جديدة

وكشف حُصرية عن طلبات من بنوك سعودية وإماراتية وقطرية وأوروبية للحصول على تراخيص للعمل في سوريا، وقال: «لدينا عملية إصلاح للقطاع المالي ننفذها بالتوازي مع منح تراخيص لمصارف تجارية وإستثمارية جديدة لأن إحتياجات الإقتصاد السوري كبيرة ولا يُمكن للمصارف التجارية أن تلبيها»، مؤكداً أننا «عقدنا وسنعقد إجتماعات مع مصارف سعودية وإماراتية وقطرية، وستشهد الفترة المقبلة منتديات مع القطاعات المصرفية في أوروبا».

وزير المالية السوري محمد يسر برنية:
سوريا لن تنتظر المؤسسات الدولية لتنفيذ إصلاحاتها

وزير المالية السوري محمد يسر برنية والوفد المرافق خلال فعاليات الإجتماعات السنوية

أكّد وزير المالية السوري محمد يسر برنية، خلال مشاركته في الإجتماعات السنوية في واشنطن، «أنّ بلاده لن تنتظر المساعدة من المؤسّسات المالية الدولية لتنفيذ الإصلاحات اللازمة».

وخلال جلسة نقاش في صندوق النقد الدولي بعنوان «إعادة بناء سوريا: رحلة نحو الإستقرار والازدهار»، قال برنية: «نحن بحاجة إلى البنك وصندوق النقد الدوليين، إذ إنهما يلعبان دوراً رئيسياً، ومن دونهما يصعب علينا المضيّ قدماً، لكن إذا تأخّرا كثيراً، فسنواصل العمل من دونهما».

آفاق التعاون الإقتصادي

من جهته، أكّد مدير إدارة الشرق الأوسط في صندوق النقد الدولي، الدكتور جهاد أزعور، «أنّ هذه أول زيارة رسمية لممثّل للحكومة السورية إلى الصندوق منذ أكثر من 15 عاماً».

وفي مقابلة أجرتها معه «وكالة الصحافة الفرنسية»، قال وزير المالية السوري: «لسنا بحاجة إلى أموال من المؤسّسات المالية الدولية لعملية إعادة الإعمار التي تشكّل تحدّياً هائلاً لدمشق»، موضحاً «ما نحتاج إليه هو الخبرة ونقل المعرفة والمساعدة في بناء قدراتنا»، مؤكداً أنّه «لتحقيق ذلك، يجب أن تكون المؤسسات الدولية مستعدّة للتحرُّك بسرعة».آفاق التعاون الإقتصادي.

من جهته، بحث وزير الاقتصاد والصناعة السوري نضال الشعار، في واشنطن مع عدد من المؤسسات الإقتصادية الدولية، في مجالات وآفاق التعاون الإقتصادي، وإعادة بناء الشراكات الدولية في مرحلة ما بعد العقوبات، وذلك خلال زيارته إلى الولايات المتحدة، عارضاً خلال لقاء مع «منتدى الخليج الدولي»، واقع الاقتصاد السوري وآفاق الإنفتاح على الأسواق الإقليمية والعالمية، إضافة إلى مستقبل العلاقات الإقتصادية مع دول الخليج، ودور سوريا في تحقيق الإستقرار الإقليمي بوصفها مركزاً جغرافياً إستراتيجياً، يُمكن أن يُشكِّل قاعدةً لإنطلاق التنمية في المنطقة.

كما أجرى الشعار لقاءً مع معهد الشرق الأوسط في واشنطن، في حضور نخبة من أبرز العقول الإقتصادية في الولايات المتحدة، وممثلي البنوك الإستثمارية والشركات الكبرى، وكان بحث في سبل تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة في سوريا، وبناء نموذج إقتصادي جديد يجعل منها مركزاً حيوياً يربط الشرق بالغرب والولايات المتحدة.

الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية جاسم محمد البديوي:
الحفاظ على إستقرار الإقتصاد والصلابة المالية
يعد أولوية إستراتيجية لدول المجلس

أكد جاسم محمد البديوي، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، «أن الحفاظ على إستقرار الإقتصاد والصلابة المالية يُعدُّ أولوية إستراتيجية لدول المجلس، لما يُمثله من ركيزة أساسية لإستدامة التنمية وتعزيز القدرة على مواجهة الصدمات الخارجية».

جاء ذلك خلال مشاركة معاليه في الجلسة الحوارية المخصصة لاجتماع وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان (MENAP)، ضمن أنشطة الإجتماعات السنوية لمجموعة البنك وصندوق النقد الدوليين، في مقر صندوق النقد الدولي في العاصمة واشنطن.

إجتماعات وفد مجلس التعاون لدول الخليج العربية

وعرض البديوي خلال مشاركته في جلسة رؤية مجلس التعاون حيال الإستقرار الإقتصادي والنمو في المنطقة، «أن دول المنطقة تواجه جملة من التحدّيات، من أبرزها تقلُّبات أسعار النفط، وتباطؤ النشاط الإقتصادي العالمي، والتوترات الجيوسياسية المؤثرة على أسواق الطاقة والتجارة، إلى جانب التحدّيات الداخلية المرتبطة بتسريع وتيرة التنويع الإقتصادي، ومعالجة إختلالات سوق العمل والضغوط المالية».

وذكر البديوي «أن دول مجلس التعاون تطبّق سياسات مالية ونقدية رشيدة تهدف إلى السيطرة على التضخُّم وضمان متانة القطاع المالي، مع المحافظة على إحتياطات قوية من النقد الأجنبي، بالتوازي مع تقديم الدعم الموجّه للفئات الأكثر إحتياجاً، وتوسيع مصادر الإيرادات غير النفطية، والإستثمار في البنية التحتية والتعليم والرعاية الصحية لتعزيز النمو المستدام والشامل»، موضحاً «أن الإصلاحات الهيكلية في دول المجلس تتركز على تنويع الإقتصاد، وتحديث أسواق العمل، وتعزيز الإنضباط المالي ورفع كفاءة ومرونة الأنظمة المالية».

الملتقى السنوي لمدراء التدقيق الداخلي في المصارف بدورته الخامسة:

آفاق التدقيق الداخلي: نحو دور إستراتيجي وأكثر تأثيراً في بيئة مصرفية متغيّرة

شخصيات رسمية وقيادية ومصرفية مشاركة في الملتقى السنوي

نظّم الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب، بالتعاون مع إتحاد بنوك مصر، وشركة برايس ووترهاوس كوبرز PwC، الملتقى السنوي لمدراء التدقيق الداخلي في المصارف بدورته الخامسة: آفاق التدقيق الداخلي: نحو دور إستراتيجي وأكثر تأثيراً في بيئة مصرفية متغيّرة، على مدار يومين في العاصمة المصرية القاهرة.

وقد جاء تنظيم الملتقى السنوي على خلفية التحوُّلات الإقتصادية المتسارعة، وتنامي المخاطر السيبرانية، وتطوّر المعايير الرقابية في العالم، حيث لم يعد التدقيق الداخلي يقتصر على دوره التقليدي كوظيفة رقابية، بل أصبح اليوم شريكاً إستراتيجياً محورياً في تعزيز الحوكمة، ورفع جهوزية المؤسسات وترسيخ ثقافة إدارة المخاطر المستقبلية.

وقد بات الملتقى السنوي منصّة متخصّصة تجمع القيادات المصرفية العربية لمناقشة أبرز القضايا والتوجُّهات الحديثة في مجالات التدقيق، والإمتثال وإدارة المخاطر.

وعُقد الملتقى هذا العام في سياق إعادة تصوّر التدقيق الداخلي: الإستراتيجية، والمخاطر، والإبتكار في عصر جديد. ويهدف إلى عرض التحوّلات الجذرية التي تشهدها وظيفة التدقيق الداخلي، إنطلاقاً من تطوير دور المدقّق كجهة فاعلة في صوغ الإستراتيجية، مروراً بمواجهة تحدّيات الأمن السيبراني وسلاسل التوريد، وصولاً إلى توظيف أدوات الذكاء الإصطناعي والتحليلات الرقمية، وتوسيع نطاق التدقيق ليشمل معايير الحوكمة البيئية والإجتماعية والممارسات الأخلاقية والتنظيمية.

وقد إرتكز الملتقى على أربعة محاور رئيسية: الإستراتيجية والتوجّه المستقبلي، إدارة المخاطر والقدرة على الصمود، التكنولوجيا والإبتكار في التدقيق والحوكمة والتشريعات والأخلاقيات.

وتضمّن جلسات حوارية ودراسات حالة، بمشاركة نخبة من الخبراء الإقليميين والدوليين، إضافة إلى رؤى الجهات التنظيمية والرقابية.

ويستهدف هذا الحدث المتخصّص رؤساء وأعضاء إدارات التدقيق الداخلي، ومسؤولي الإلتزام وإدارة المخاطر، وخبراء

الحوكمة، وممثلي البنوك المركزية، ممّن يسعون إلى تطوير قدراتهم المؤسسية وتعزيز فعّالية نظم الرقابة، وبناء بيئة أكثر مرونة وإستباقية في مواجهة التحدّيات.

وقد شكل الملتقى هذا العام مناسبة محورية تُسهم في رسم ملامح مستقبل وظيفة التدقيق في المصارف العربية عبر الجمع بين الإبتكار والإمتثال وربط الإستراتيجية بالجاهزية المؤسسية.

أما المواضيع التي وردت في الملتقى فهي كالتالي:

أولاً: التدقيق الداخلي – الرؤية الإستراتيجية والمستقبلية:

– مستقبل التدقيق الداخلي: من أداة حوكمة إلى مستشار إستراتيجي.

– مستقبل الكفاءات في مهنة التدقيق الداخلي: المهارات المطلوبة لمواكبة التغيير.

ثانياً: إدارة المخاطر والقدرة على الصمود المؤسسي:

– تدقيق مخاطر الأطراف الخارجية وسلاسل التوريد.

– المخاطر السيبرانية ضمن نطاق التدقيق الداخلي: تقييم الجاهزية وسرعة الإستجابة.

– مخاطر الإحتيال وسبل الوقاية: رؤى عملية وتطبيقية.

– إستمرارية الأعمال وإدارة الأزمات: دروس مستخلصة من الإضطرابات الحديثة.

ثالثاً: التكنولوجيا والإبتكار في مجال التدقيق:

– توظيف الذكاء الإصطناعي والتعلُّم الآلي في مهام التدقيق.

– تدقيق البنى التحتية السحابية ومشاريع التحوّل الرقمي.

– التحليلات البيانية في التدقيق الداخلي: من التحليل الوصفي إلى التنبؤي.

– بناء ثقافة تدقيق رقمية مرنة ومستدامة.

رابعاً: الحوكمة والتشريعات والأخلاقيات المهنية:

– مخاطر السلوك وإنصاف العملاء في القطاع المصرفي العربي.

– التفاعل مع التوقعات الرقابية: رؤى من الجهات التنظيمية الإقليمية والدولية.

– تقييم جودة التدقيق: التحدّيات والفرص.

– التدقيق على الحوكمة البيئية والإجتماعية والإستدامة: دور التدقيق في التحقُّق من مصداقية الإلتزام.